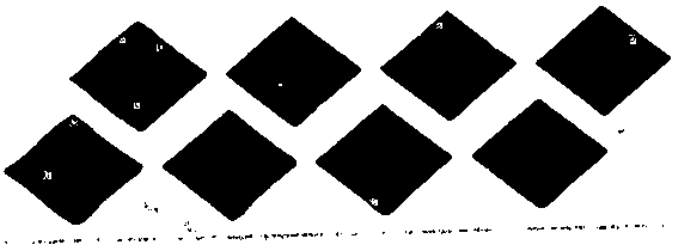

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الدمقس المفتل

(النحو وتضافر العلوم)

د/ وحيد الدين طاهر

المدرس بقسم اللغة العربية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

توطئة:

النحو هو انتحاء طرائق العرب في نظم الأفكار والإبداعات ، ولم يكن أبدا مجرد قواعد أو تمرينات في الإعراب ، ولم ينظر إلي النحو هذه النظرة الضيقة إلا قلة من النحاة ، لم تَعِ بحق كنه هذا العلم الجليل ، وعندما قال العلماء (النحو علم العربية) كانوا في منتهى الدقة في التعبير ، وذلك أنه حامى حمى العربية ، وعلمها الأول ، وكونه لغة القرآن كافٍ في ذلك ، وبصحة الانتحاء يكون الكلام صحيحا فصيحا ، وباللحن فيه يخرج المتكلم من الصواب إلي الخطأ ، ومن الإفهام إلي العى ، هذا النحو وجه من أوجه الإعجاز القرآني ، وآلة من آلات النظم الرباني ، والتضافر سمة مميزة لهذا العلم ، حيث يتضافر النحو في نفسه ، فهو شبكة من العلاقات ، أو جمهرة من التفاعلات نتضافر فيما بينها مكونة هذا العلم العظيم ، ويتضافر مع غيره من علوم العربية والعلوم الأخرى ، للتوصل إلي الدلالات الكبرى للسياقات المقالية ، مما يجعله في تضافره في نفسه وتضافره مع غيره من العلوم كالدمقس المفتل ، محكم نسجه ، ناعم دله ، وهذا البحث محاولة لتوضيح طرائق التضافر المميزة للنحو العربي ، قسمته إلي ثلاثة مباحث : يعنى الأول منها بنوع التضافر الذى يهتم بما في النحو من علاقات وتفاعلات وقيم خلافية تجعل هذا العلم وحدة واحدة متماسكة بفضل هذا التضافر الداخلي ، في حين يعنى المبحث الثاني بتضافر النحو مع علوم العربية من صرف وإملاء وتفسير وفقه وحديث وأثر ذلك في التوصل إلي دلالات السياقات المقالية ، ويعنى المبحث الثالث بتضافر النحو مع العلوم الأخرى التي تسمى العلوم المساعدة كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة والاجتماع ، ولعل المبحث الثالث فكرة جيدة – أحسبه كذلك – إذ يتخطى العلاقة بين النحو وغيره من علوم العربية إلي محاولة التوصل إلي القواسم المشتركة التي يشترك فيها النحو مع العلوم المساعدة التي تمثل سياقات مقامية ، أو سياقات إيضاحية ، تسهم في التوصل إلي المعنى الدلالي الأكبر للسياقات المقالية التي لا يجدى فيها – في كثير من الأحيان – التجاور الأفقى للمفردات والمعنى المعجمي المفرد لكل مفردة على

حدة ، وتحتاج نوع احتياج إلى جمهرة من المتضافرات بعضها مقالي وبعضها الآخر مقامي للوصول إلي المعاني الكلية للنصوص .

وفي اللغة العربية أشكال كثيرة للتضافر بين النحو وغيره من العلوم ، فالتثليث في البسملة مثلا شكل رائع من أشكال التضافر في اللغة العربية ، حيث تشتمل البسملة وعلي طائفة متضافرة من المثلثات [1] ، فأسماء الله الحسنى في البسملة ثلاثة هي الله، والرحمن ، والرحيم ، والجر ثلاثة أنواع جر بالحرف وآخر بالإضافة وثالث بالتبعية ، وثلاثتها في البسملة فكلمة (اسم) مجرورة بالباء ، وكلمة (الله) لفظ الجلالة مجرورة بالإضافة ، و(الرحمن) و(الرحيم) كلمتان مجرورتان بالتبعية ، والألفات المحذوفة في البسملة ثلاث : ألف (اسم) وألف لفظ الجلالة وألف (الرحمن) ، وأنواع الكلمة ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف ، وجميعها في البسملة باعتبار أن الجار والمجرور في (بسم) متعلقان بفعل محذوف تقديره أبداً ، والحروف من حيث الكتابة أو الرسم ثلاثة [2] : منطوق به مرسوم ، ومنطوق به غير مرسوم ، ومرسوم غير منطوق به ، فالمنطوق به المرسوم الباء والسين والميم في (بسم) واللام والهاء في لفظ الجلالة وغيرها ، والمنطوق به غير المرسوم الألف في (الله) و(الرحمن) ، والمرسوم غير المنطوق به همزة الوصل في لفظ الجلالة ، واللام في كلمة (الرحمن) و(الرحيم) ، ومخارج الأصوات الأصلية ثلاثة الحلق واللسان والشفتان ، فالباء تخرج من بين الشفتين ، واللام من اللسان ، والهاء من الحلق وثلاثتها من حروف البسملة ، والحروف أيضا ثلاثة أنواع متحرك لا يسكن ، وساكن لا يتحرك ، وقابل لهما ، فالأول كالباء في (بسم) التي لا تسكن مطلقا ، والساكن الذي لا يتحرك كالمد في (الله) و(الرحمن) و (الرحيم) ، والقابل لهما كالحروف التي لا يمكن أن نقف عليها فتسكن مثل الميم في (الرحيم) .

---

١ – انظر : روح المعاني للآلوسي (أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (١٢٧٠هـ) دار الفكر : بيروت ١٩٨٣م ، ١/٦٥-٦٦ .

٢ – يمكنني أن أستدرك على الآلوسي نوعا رابعا هو الحرف (غير المنطوق غير المرسوم) الذى يتمثل في ألف الوصل في كلمة (بسم) حيث حذفت لكثرة دوران البسملة على الألسنة .

هذه المثلثات المتضافرة سر من أسرار الإعجاز في البسملة ، وشكل عجيب لنظم فريد تضافر فيه لفيف من العلوم العربية ، حيث تضافر النحو مع الأصوات والصرف والتوحيد وغيرها من العلوم للتوصل إلي المعنى الدلالي الأكبر للبسملة وهو أنها فاتحة كل خير لما فيها من الإعجاز اللغوي المتبني على تضافر العلوم ، ولا شك أن العلوم اللغوية جميعا وجدت لخدمة كتاب الله العزيز فلا عجب أن تتضافر هذه العلوم في الفهم والتحليل للتوصل إلي الدلالات العظيمة لآيات القرآن العظيم التي تحير الأفكار وتبهر ذوى الأبصار .

المبحث الأول

النَّحوُ عَلَمُ التضَافُر

اللغة العربية منظمة كبيرة تشتمل على عدد من الأنظمة هي النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي ، بالإضافة إلي قائمة المفردات أو المعجم ، وإذا أجرينا موازنة بين هذه الأنظمة الثلاثة من حيث العلاقات العضوية وجدنا النحو يشتمل على طائفة كبيرة من العلاقات العضوية التي تتضافر فيما بينها مكونة هذا النسج المحكم.

وكان الجرجانى (٤٧٢هـ) من أوائل الذين تحدثوا عن تضافر العلاقات ، وأن النحو طائفة أو جمهرة من العلاقات تتناسق فيما بينها لإحكام السياق المتماسك ، وذلك إبان حديثه عن النظم حين قال : " ليس الغرض بنظم الكلام أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها علي الوجه الذى اقتضاه العقل ، وكيف يتصور أن يقصد به توالى الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وأنه نظير الصياغة " [١] ، وقال في موضع آخر : " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتي يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض " [٢] ، و " أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ... وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه "[٣] ومن قبله تحدث القاضي عبدالجبار (٤١٥هـ) عن " أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم علي طريقة مخصوصة [٤] ، وبإنعام النظر في نصوص الجرجاني التى جاءت في مواضع مختلفة في سفره الفريد (دلائل الإعجاز) ، نرى أركان النظام المتضافر واضحة جاية فالنظام النحوى يتكون من مجموعة من المعانى الوظيفية (النحوية) تمثلت في قوله " وتلاقت معانيها على الوجه

---

١ – دلائل الإعجاز ٥١.

٢ – دلائل الإعجاز ٥٤.

٣ – دلائل الإعجاز ٦٩– ٧٠ .

٤ – المغنى في أبواب التوحيد والعدل ١٩٩/١٦ .

الذى اقتضاه العقل " ، ومجموعة من المبانى المعبرة عن المعانى ، وقد عبر عن ذلك بقوله " ويبني بعضها على بعض " ، وطائفة من العلاقات العضوية المتضافرة وأخرى من القيم والمقابلات تمثلت في قوله " أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه " .

وقد أشار الجرجانى بقوله " إنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وأنه نظير الصياغة " إلى فكرة التضافر بين مكونات النظام النحوى الذى يشبه صياغة الأشياء ، والصياغة لا تكون إلا بإحكام مجموعة من العناصر المتشابكة التى لا نستطيع إغفال عنصر منها والتى ترتبط فيما بينهما بعلاقات عضوية فاعلة ، تسهم بشكل كبير في التوصل إلى الدلالات السامية للسياقات والنصوص .

" وأما أخطر شيء يتكلم فيه عبدالقاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان التعليق ، وقد قصد به – في زعم الأستاذ الدكتور تمام حسان – إنشاء العلاقات بين المعانى النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية " [1]

فالنظام النحوى يتكون من مجموعة من العلاقات المتفاعلة والقرائن المتضافرة ، لعل أوضحها القرينة الإعرابية التى تتمثل في علامات الإعراب ، ولم تحظ واحدة من هذه القرائن المتضافرة بمثل ما حظى به الإعراب والعلامة الإعرابية من اهتمام النحاة ، حيث بنى النحاة منهجا كاملا للنحو العربي ينبني على فكرة العلامة الإعرابية وسموه العامل ، والحق أن هذه القرينة أو الفكرة بمفردها لا تجدى نفعا في التوصل إلى المعنى ، بل أحيانا تعجز أمام القرائن الأخرى التى يكون لها الدور الأكبر في إيضاح المعنى ، الأمر الذى حدا بالدكتور تمام حسان أن يقول : "و" أكاد أمل ترديد القول : إن العلامة الإعربية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن ، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية " [2] ، فالذى يتصدى لإيضاح المعنى مجموعة من القرائن المتضافرة بعضها لفظى كالعلامة الإعرابية ، والرتبة ، والمطابقة ، والتضام ،

---

١ – اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨ .

٢ – اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧

وبعضها معنوى كالإسناد والتبعية والمخالفة ، بالإضافة إلى عنصر المقام الذى يتضافر مع ما سبق ذكره من العلاقات النحوية المتفاعلة ، وما يختزنه الإنسان في ذهنه من المعانى المعجمية ، وعندما ثار نحاة النص على نحو الجملة وأرادوا الانتقال من دراسة الجملة المفردة إلى دراسة النص المتحد كليا ، أولوا عناية كبيرة لفكرة العلاقات المتشابكة أو المتضافرة ، وقيمة التضافر فيما بينها ، شرح هذه العناية الدكتور سعيد حسن بحيري في كتابه (علم لغة النص- المفاهيم والاتجاهات)[1] : حيث لجئوا في تفسير النص إلى قواعد دلالية ومنطقية وتداولية إلى جوار القواعد التركيبية وحددوا مهام النص التى لا يمكن أن ينجزها نحو الجملة ، كعلاقات التماسك النحوى وأبنية التطابق والتقابل والتراكيب المحورية وحالات الحذف ، والجمل المفسرة وتنويع التركيب ، وغيرها من العلاقات ، وقد حددوا مفهوم النص بأنه حدث تواصلي يلزم لكونه نصا أن تتوافر له سبعة معايير هى السبك والحبك والقصد والقبول والإعلام والتناص والمقام ، أى أن هذا النحو يشمل النص وسياقه وظروفه وفضاءاته ومعانيه المتعالقة ، وظروف المتلقى وثقافته ، وأشياء أخرى تحيط بالنص[2] .

وليس من الضرورى أن تتحد كل القرائن لإيضاح السياقات المقالية فقد يكتفى ببعضها دون البعض ، أو يغنى بعضها عن بعض عند أمن اللبس ، كما أن معايير النص من الممكن أن يتعاور جميعها على النص المراد تحليله ومن الممكن أن تتضح البنية العليا للنص والمعنى الدلالى الأكبر له بأقل قدر منها . هكذا يكون النحو علما للتضافر في العربية ، حيث تتعاون مجموعة من القوانين ، والعلاقات العضوية والقرائن ليكون هذا العلم بنية كلية متماسكة أو وحدة عليا محكمة يشد بعضها بعضا ، أو كما قال الجرجانى يشتد ارتباط الثانى منها بالأول ، والحق أن هذا العلم متفرد في هذه الميزة وغيرها ، فالإعراب والعلامة الإعرابية بشكلها المتسع الذى لا نراه في أى لغة أخرى من لغات العالم ، مع طرائق ترتيب الجمل ، وأنماط الحذف

---

١ – انظر علم لغة النص ١٣١.

٢ – انظر : نحو النص اتجاه جديد في دراسة النحو العربي ، الدكتور أحمد عفيفي ٢٩٤.

وتنوع التراكيب ، والتماسك اللفظى المنبنى على المناسبة والمعانى النحوية الوظيفية المتعددة التى لا حصر لها ، كل هذه المتضافرات يجعل النحو مثالا رائعا للتضافر بخلاف غيره من العلوم التى يكون التضافر فيها نسبيا ، بل قد ينعدم التضافر في بعض العلوم كالمعجم مثلا ، حيث لا يشتمل على روابط موضوعية تشد القارئ ، وهو ما تنبه إليه الدكتور أحمد المعتوق حين قال : "ومعلوم أن استشارة المعجم أو الرجوع إليه لمعرفة مفردات اللغة ، والاطلاع على معانيها فيه ليس كقراءة الكتاب العادى أو قراءة موضوع في دورية ما ، إذ لا رابط موضوعيا أو معنويا يشد القارئ لمادة المعجم ويستحثه على متابعة فقراته " [1] ، ولا عجب أن يحد المدققون النحو بأنه علم التراكيب لا علم الإعراب ليتوافق مع هذه الفكرة ، ويمكننى أن أكمل هذا الحد بأنه علم التراكيب المتناسقة فى العلاقات المتضافره فقد يكون التركيب غير متناسق لا يشتمل على علاقات متحدة متعاونة فتفقد الفصحى شكلا رائعا من أشكال الإعجاز فيها .

---

١ - الحصيلة اللغوية ٢٢٩ .

المبحث الثانى

النحو وعلوم العربية

النحو والصرف :

يتضافر النحو والصرف تضافرا شديدا يجعل العلمين علما واحدا فلا يذكر النحو إلا والصرف معه ، والحق أن هذا التضافر مستمر أبدا ، فقد كان العلماء في مهد التأليف لا يميزون بين العلوم والمباحث ، لأن ضروب التأليف لم تكن قد تخصصت بعد ، وكان العلماء موسوعيين يؤلفون في ضروب شتى ، ثم بدأت بعد توجيهات العلماء نحو خصصة التأليف وتحديد العلوم ، والسمات المميزة لكل علم ، والمناهج المتبعة في التناول ، والصرف واحد من هذه العلوم التى استقلت بحثا وتأليفا فتميز عن علوم العربية وعن النحو خاصة ، وكان معاذ الهراء أول من خص الصرف بالتأليف المستقل عن علوم العربية ، وعلى الرغم من استقلال الصرف وأن العلماء أفردوا له المؤلفات إلا أنه سيظل قرين النحو ؛ لما بينهما من التضافر ، والتماسك الذى أشار إليه الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) حين قال : "وإذا كان النحاة العرب قد قدموا لدراسة النحو بباب صرفى هو (الكلام وما يتألف منه) ... فإن صنيعهم هذا يشير إلى أن النحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة فى عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه ، حتى إننا لنجد القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هى في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف ، من ذلك مثلا اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوى ما ... كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله "[1] ، فالتفريق بين الوظائف النحوية ينبنى في المقام الأول على الصيغة الصرفية ، أو المعنى الوظيفى الصرفي ، فالمبتدأ أو الفاعل لا يكونان إلا اسمين ، والاسمية معنى وظيفي صرفى ، ، والمفعول المطلق يكون مصدرا ، والوصف يعمل عمل الفعل ، والوصف معنى صرفى وظيفى يدل على المعنى

---

١ – اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦ .

وصاحبه من المشتقات ، والجملة نوعان اسمية وفعلية ، والاسمية هي التي تبدأ باسم والفعلية هي التي تبدأ بفعل ، وكلا الاسم والفعل من المباني الصرفية الوظيفية ، والمبنى الصرفي الواحد قابل لأن يعبر عن معنيين وظيفيين نحويين والدلالة واحدة أو مختلفة ، كاسم الفاعل في قول الله تعالى "إن الله بالغ أمره" [1] أي بالغٌ كل أمر يريده ، اسم الفاعل يصلح أن يكون مضافا و(أمره) المضاف إليه ، ويصلح أن يكون اسم فاعل يعمل عمل فعله في قراءة التنوين (إن الله بالغٌ أمرَه)[2] ، و(أمره) مفعول به ، والمعنى واحد هو أن الله تعالى يبلغ كل أمر يريده فلا يفوته شيء ، سواء أكان في الماضي (الإضافة) أم في المستقبل (قراءة التنوين) ، فالمعنى الدلالي هنا واحد على الرغم من اختلاف المعنى النحوى للصيغة الصرفية ، بخلاف سؤال الكسائي لأبي يوسف عند هارون الرشيد[3] حين قال له : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتلُ غلامك ، وقال له آخر : أنا قاتلٌ غلامَك (بالتنوين) أيهما تأخذ به ؟ قال آخذهما جميعا ، فقال هارون الرشيد أخطأت الذى يؤخذ بقتل الغلام الذى قال بالإضافة لأنه حدث مضى ، وأما الآخر فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد ، فالمعنى الصرفي واحد هو (اسم الفاعل) والمعنى الوظيفي النحوي مختلف بين الإضافة وإعمال ما يشبه الفعل ، والمعنى الدلالى أيضاً مختلف ، وقد تضافر في هذين المثالين الصرف والنحو تضافرا عجيبا ،يحير العقول ، فاسم الفاعل المنون يدل على المستقبل وغير المنون المضاف يدل على المضى ، والكلمة بعد الاسم المنون مفعول به ، وبعد غيره مضاف إليه ، وهذا التضافر هو الذى يجعل النحو أمكن من غيره في فكرة النظام وقد عبر الدكتور تمام حسان عن ذلك التضافر حين قال : " والعنصر الرابع من عناصر النظام النحوى هو ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معانى الأبواب ، وتلك

---

١ – الطلاق ٣.

٢ – وهى قراءة الجمهور ، انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسى ٢٨٣/٨.

٣ – انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ، تحقيق الدكتور فايز ترحينى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي بيروت (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ٣١٥/٣ .

الصالحة للتعبير عن العلاقات ، فليس للنحو من المبانى إلا ما يقدمه له الصرف ، ومن هنا ندرك مدى الترابط بين العلمين حتى ليصبح التفريق بينهما صناعيا لا يبرره إلا الرغبة في التحليل" [1] ، ومما سبق نستطيع أن نفهم كيف يتضافر النحو مع الصرف ، وإلى أى حد يترابط هذان العلمان في طبيعية الاستعمال ، والحق أنه لا يمكن بحال الفصل بين هذين العلمين .

وإذا كان النظام النحوى يتأثر بالبنية الصرفية أو بالصرف الذى يقدم له المبانى ، فإن البنية تتأثر بالنحو والتركيب ، وكأنها علاقة تبادلية أو تضافر ذو وجهين ، وذلك حين تؤثر القاعدة النحوية في الرسم الإملائى ، فإذا عمدنا إلى رسم كلمة (بناؤه) مثلا ، في حالة النصب تُرسم الهمزة على السطر لأنها مفتوحة بعد الألف (بناءه) ، والنصب حالة إعرابية لجمهرة من الوظائف النحوية ، ولا تتحدد الأحوال الإعرابية للبنى إلا في التراكيب ، وإذا كانت في حالة رفع ترسم الهمزة على الواو (بناؤه) ، وإذا كانت في حالة جر ترسم الهمزة على نبرة (بنائه) ، وهكذا ، فالتركيب هو الذى يؤثر في الرسم الإملائى للكلمة ، والتركيب علَم النحو ، وموجب الإعراب .

وقد قرر العلماء أن ياء الاسم المنقوص تحذف إذا كان نكرة في حالتى الرفع والجر فيما عرف بقاعدة (إعلال قاض) ، أى أن الحالة الإعرابية المنبنية على التركيب تؤثر في رسم الكلمة ، فتحذف الياء في حالتى الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء ، وتثبت في حالة النصب لخفة الفتحة على الياء ، فالياء والواو تتحملان الفتحة ، والحالة الإعرابية هى التى أثرت في رسم الكلمة .

وكلمة (رحيم) مثلا تصلح لأن تكون صيغة مبالغة ، وتصلح لأن تكون صفة مشبهة باسم الفاعل ، والذى يحدد المعنى الوظيفي الصرفى لها (نوعها من المشتقات) هو السياق ، والسياق يتكون من جمهرة من المتضافرات أهمها التراكيب

---

١ – اللغة العربية معناها ومبناها ٣٧.

النحوية والمقام ، اللذان يسهمان بشكل كبير في تحديد نوع الصيغة الصرفية من بين المشتقات .

فالمبنى الصرفى ذو أهمية كبيرة في فهم المعنى الوظيفى الصرفى والمعنى النحوى على حد سواء ، والنحو أو التركيب يتدخل بشكل كبير أو يؤثر إلى حد كبير في بنية الكلمة ، وهكذا يترابط النحو والصرف ترابطا مثاليا يصعب معه الفصل بينهما ، وإن كانت خدمة الصرف للنحو بتقديم طوائف المبانى من أجل أمن اللبس ، أكثر من خدمة النحو للصرف بالتأثير في بنية الكلمة من أجل طلب الخفة ، ولا عجب في ذلك فالصغير دائما في خدمة الكبير .

النحو وعلم المعانى :

يرتبط النحو ارتباطا وثيقا بعلوم البلاغة عموما ، وبعلم المعانى على وجه الخصوص ، فقد نشأت البلاغة كغيرها من علوم العربية خادمة للقرآن الكريم ، وقد أثر الإعجاز القرآنى بشكل كبير في تطور البلاغة العربية ، حيث شجع هذا الإعجاز العلماء والدارسين لدراسة البلاغة وتحديد الأطر والمفاهيم الشارحة لها ، ليكون ذلك كله وسيلة لفهم القرآن وما فيه من الإعجاز ، فالنحو والبلاغة كلاهما خادم للقرآن العظيم ، ولا عجب أن يتضافر الخادمان لنصرة المخدوم ، مع مراعاة الفارق بين النحو والمعانى ، فكلاهما يبحث عن أحوال التراكيب العربية ، إلا أن المعانى " علم يبحث فيه عن أحوال التراكيب العربية من حيث النكات والمزايا بعد فهم المعانى الأصلية من علم النحو .... وهو والنحوى يشتركان في أن النحو ينظر في دلالة الألفاظ على المعانى من جهة الوضع ، وتلك دلالة عامة ، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة ، وهى دلالة خاصة ، والمراد بها أن تكون علي هيئة مخصوصة من الحسن ، وذلك أمر وراء النحو والإعراب "[1]

---

١ – البلاغة العالية ، علم المعانى، عبدالمتعال الصعيدي ، مكتبة الآداب الطبعة الثانية (١٤١١هـ-١٩٩١م) ، ٣٩ .

هذا الفارق الذى تنبه إليه ابن الأثير في المثل السائر[1] ، ونقله عنه الأستاذ الصعيدى فيما جاء في الموضع السابق من البلاغة العالية لا يمنع من أن النحو والمعانى يتضافران للوصول إلى الدلالات الكبرى للسياقات المقالية ، فالنحو ينظر في أشياء كثيرة ينظر فيها نفسها علم المعانى من ذكر ، وحذف ، وتقديم ، وتأخير ، وإسناد ، وعطف ، وتعريف ، وتنكير ، والحق أن القارئ وهو يقرأ في أبواب علم المعانى يحس أنه سيقرأ كتابا في النحو ، وسرعان ما يكتشف – عندما يغوص في الأغوار – أن ثمة فرقا بين هذا وذاك ، فالنحو يبحث في الوضع والصواب والخطأ ، في حين يبحث علم المعانى في المزايا البيانية بعد فهم المعانى الوظيفية النحوية ، هذا على مستوى نحو الجملة ، أما على مستوى النص فقد تطرق النصيون إلى فضائل التركيب ، فاقتربوا نوع اقتراب من البلاغيين ، وذلك حين جعلوا السياق واحدا من المرتكزات الرئيسة في دراساتهم ، أى أن النصيين من النحاة أولوا عناية كبيرة للسياق وأثره في التوصل إلى الدلالة ، كما اهتم البلاغيون منذ القدم بالسياق وعرفوا شقيه المقالى والحالى ، وعرفوا قيمته في التوصل إلى المعنى الأكبر فقالوا : " لكل مقام مقال ، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام " إشارة إلى نوعى السياق ، وتحدثوا في مؤلفاتهم عن الكلام والظروف والملابسات المحيطة به وأحوال المخاطبين ، وهذا يتفق مع ما جاء به فيرث ومن بعده من اللغويين الغربيين ، إلا أن فيرث وتلاميذه كان لهم منهاج واضح يقترب من كونه نظرية مكتملة الأركان والمكونات ، في حين درس علماء العربية السياق في إطار تطبيقي حين طبق المفسرون فكرة السياق في تفسير القرآن العظيم ، فدرسوا أسباب النزول ، وربطوا كل آية بالسورة كلها وكل سورة بالقرآن كله ، فكان العرب أسبق من الغرب في التطبيق ، والغرب أسبق من العرب في التنظير .

وإذا ضُرِبَت الجملتان الاسمية والفعلية مثلا لشرح نوع العلاقة بين النحو وعلم المعانى ، نجد النحوى يدرس وضع الجملة من حيث التكوين ، فيدرس المبتدأ

---

١ – انظر المثل السائر ٣، ٢٨.

وماهيته والخبر وماهيته وأنواعه ، والمعنى الوظيفى لهذين الركنين ، والفعل وأنواعه والفاعل وأحكامه وما يعترى الجملتين من تقديم وتأخير وحذف ، أما البلاغى فلا يكتفى عند هذا الحد وإنما يعرج على مزايا الجملتين وفضائل التركيبين من حيث إفادة الجملة الاسمية للثبوت والاستمرار ، وإفادة الفعلية للتجدد والحدوث ، وأن الجملة الاسمية تفضل الفعلية في إفادة توكيد المعنى ، فالنحوى يدرس دلالة الألفاظ على مستوى الوضع في حين يعرج علماء المعانى على فضائل الدلالات ومزاياها وما فيها من الحسن ، أى أن علماء المعانى يعملون عمل النحاة وزيادة تتمثل في المزايا والفضائل .

فالنحوى يطلق هذا الحكم ولا يأبه باللطائف والظرائف ، في حين يفتش البلاغيون وراء التركيب ويبحثون عن مزاياه الفريدة بعيدا عن معيارية القواعد وجمودها ، وهذا يشبه إلى حد كبير العلاقة بين الفصاحة والبلاغة ، حيث ارتأى العلماء أن البلاغة أخص من الفصاحة ، فالكلام البليغ لا بد أن يكون فصيحا والفصيح لا يكون بليغا دائما ، واشترط الكثير من البلاغيين لفصاحة الكلام ثلاثة أشياء[1] : قوة التأليف وسلامته ، بأن يكون جاريا على القوانين النحوية المعروفة ، وعدم التنافر ، وخلو الكلام من التعقيد ، أى أن قوة التأليف المنبنية على سلامة التركيب وجريانه على قوانين النحو إجراء من مجموعة من الإجراءات يقوم بها المبدع أو بانى الجملة للتوصل إلى بلاغة الكلام التى يبتغيها المبدع والمتلقى على حد سواء ، وهكذا يتضافر النحو وما فيه من علاقات متضافرة للتوصل إلى بلاغة الكلام . ويتضافر الاثنان معا (النحو والبلاغة) للتوصل إلى المعانى الدلالية الكبرى للسياقات المقالية ، بيد أن النحاة يتناولون التركيب من حيث العناية بأجزاء هذا التركيب ، وأدواته ، ومكوناته ، ونسبة المعنى الوظيفى إليها ، في حين يتناول البلاغيون أو أصحاب المعانى التركيب من حيث العناية بوصف هذا التركيب والأسلوب المتبع في هذا الوصف وما فيه من مزايا كالإطناب والمساواة والوصل.

---

١ – انظر البلاغة العالية ٢٠ .

والفصل والتقديم والتأخير، وغيرها من الأشياء التى اعتبرها النحاة خارج مجال دراستهم الأمر الذى أفزع الأستاذ الدكتور تمام حسان – رحمه الله– فوصف صنيع النحاة بأنه غير صائب في إخراج مزايا التركيب ولطائفه ومعانيه السامية من مجال دراسة النحو ، فقال في سفره الفريد " اللغة العربية معناها ومبناها " :

" اعتبرة النحاة – وما أصابوا – خارج مجال اهتمامهم ، والواقع أن هذه الدراسة للمعنى – وهى دراسة معان وظيفية في صميمها – تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذ أريد بها خطأ أن تكونه ، ومن هنا نشأت هذه الفكرة التى تتردد على الخواطر منذ زمن طويل أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذى يسمى علم المعانى ، حتى إنه ليحسن في رأيي [الكلام للأستاذ الدكتور تمام حسان] أن يكون علم المعانى قمة الدراسة النحوية ، أو فلسفتها إن صح هذا التعبير ... ولكن هذا الطابع الذى اتسم به علم المعانى من بين علوم البلاغة جعل هذا العلم نحوا من النحو ، وصيره كالنحو صناعة مضبوطة ، لا منهجا للذوق الأدبي " [1].

هذا ولم يفت الأستاذ الدكتور تمام حسان – رحمه الله– أن يشير إلى جهود العلامة عبدالقاهر الجرجانى في ربط النحو بعلم المعانى وأن علم المعانى هو تاج الدراسة النحوية ، فقال : " ولقد كانت مبادرة العلامة عبدالقاهر – رحمه الله– بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التى بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب " [2] .

وبإنعام النظر في حد البلاغيين لعلم المعانى بأنه علم تعرف به أحوال اللفظ العربي التى بها يطابق الكلام مقتضى الحال ، نرى أن البلاغيين أحسنوا صنعا عندما جعلوا مطابقة الكلام مقتضى الحال تالية لتتبع أحوال اللفظ ، فالأول من صميم النحو والثانى من صميم البلاغة والأسلوب والربط بينهما يحسب لعلماء المعانى ويؤخذ من حيث إهماله على علماء النحو الذين اكتفوا بالأجزاء والمكونات ولم

---

١ – اللغة العربية معناها ومبناها ١٨-١٩ .

٢ – اللغة العربية معناها ومبناها ١٨.

يعرجوا على المزايا واللطائف التى تجعل المبدع يتخير صور التعبير المطابقة للمقامات التى تقال فيها الأمر الذى يمكنه من تأدية أهدافه بصورة رائعة .

النحو والتفسير :

جاء آنفا أن العلوم العربية جميعها نشأت لخدمة الكتاب العزيز ، أو بالأحرى لفهم معانيه وبلوغ مراميه ، ولا شيء أدل على ذلك من نشأة العلوم المختلفة وطرائق هذه النشأة ، فقد نشأ النحو عندما ظهر اللحن في قراءة القرآن خوفا على القرآن من ألسنة اللاحنين ، ونشأ الفقه لا ستنباط الأحكام من الأصول ، أى أن الأحكام الفقهية تستنبط من القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع ، ولكن لا يتوصل إلى هذه الأحكام إلا بعد التوصل إلى المعانى الكبرى السامية والدلالات العليا المعجزة ، ونشأ علم القراءات لفهم طرائق قراءة القرآن وأوجه القراءات ودلالات كل قراءة ، وفوق كل ذلك نشأ علم التفسير الذى يتضافر فيه جمهرة من العلوم أهمها على الإطلاق علم النحو ، وبدأ هذا العلم التفسير (التفسير) بسؤالات نافع بن الأزرق إلى سيدنا عبدالله بن عباس التى تعد النواة الأولى لعلمين من علوم العربية هما التفسير والمعجم . هذه السؤالات " جمعت فى كتاب باسم (سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبدالله بن عباس) نشره الدكتور إبراهيم السامرانى ببغداد سنة ١٩٦٨م ونشرها الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى ملحقة بمعجم غريب القرآن مستخرجا من صحيح البخارى بالقاهرة سنة ١٩٥٠م ، وذكرها السيوطى في النوع السادس والثلاثين من كتابه (الإتقان في علوم القرآن)" [١] ، قال نافع أخبرنى عن قول الله تعالى : " عن اليمين وعن الشمال عزين "[٢] ، قال ابن عباس العزون حلق الرفاق ، قال وهل تعرف العرب ذلك ؟ قال نعم أما سمعت عبيد بن الأبرص ، وهو يقول {الوافر} :

فجاءوا يهرعون إليه حتى يكونوا حول منبره عزينا

وهكذا مضى نافع يسأل وابن عباس يفسر ويستشهد بأبيات من الشعر حول مفردات

---

١ – المفصل في المعاجم العربية للدكتور حمدى بخيت عمران ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، مكتبة زهراء الشرق ٥ .

٢ – المعارج ٣٧.

وصل عددها إلى مائتين وخمسين مفردة من القرآن الكريم ، وقد وضع العلماء شروطا في المفسر يجب أن تتوافر لديه أو أن تتضافر له عند التفسير ، وهى أن يكون حافظا لكتاب الله فاهما لقراءاته مطبقا لتعاليمه وشرائعه حافظا للحديث وعلومه ، على دراية بالتفاسير الأخرى ومتابعا لها وعلى دراية تامة بعلوم اللغة من نحو وصرف ومعجم وأن يكون ملما بالأحداث التاريخية التى تعينه في فهم الآيات (أسباب النزول) ومن ثم يفسر تفسيرا غير منفصل عن المقامات والسياقات الاجتماعية ، أى أن النحو يتضافر مع غيره من العلوم لخدمة التفسير ، والنحو والتفسير يتضافران معاً للوصول إلى الدلالات العليا للسياقات المقالية القرآنية ، " فالمعنى الذى يفهم من قراءة أى نص هو نتاج لغوى ، أى أنه مستنبط من اللغة أو من القرائن اللغوية ، واللغة عبارة عن أصوات وصيغ وكلمات وجمل ثم نصوص " [1] والنحو قرينة لغوية كبرى تفيد في التوصل إلى المعنى الدلالى الأكبر ، وليست هذه القرينة كل شىء بل تتضافر مع غيرها للوصول إلى المعنى ، " ولا شك أن المدخل اللغوى لفهم النص يعد من أكثر المداخل انضباطا وتقنينا ، فمن المعلوم أن علم اللغة من أسبق العلوم الإنسانية في العصر الحديث اقترابا من المناهج العلمية " [2] والنظام النحوى بما فيه من المعانى النحوية العامة أو معانى الجمل والأساليب ، والمعانى اللغوية الخاصة كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ، والعلاقات الرابطة بين هذين المعنيين وما يقدمه الأصوات والصرف من خدمات وقرائن وبما فيه من فروق ومقابلات يسهم بشكل كبير جدا في فهم وتفسير الآيات ، فالغاية التى يسعى إليها المفسر هنا فهم النص القرآنى وله في ذلك أدواته التى أهمها النحو حيث ينظر المفسر في المفردات المكتوبة في النص ، وعلاقاتها بغيرها من المفردات وتجاورها في التركيب ولا يتوقف عند هذا الحد كما يفعل النحاة وإنما يتخطى ذلك إلى دلالات هذه التراكيب والسمات المميزة لها وطرائق وصفها وما فيها من مزايا ولطائف ، فالمفسر لغوى بلاغى فقيه مثقف أديب ملم ، فلما كان القرآن المصدر الأول للتشريع

---

١ – قراءة النص للدكتور عبدالرحيم الكردى ، الطبعة الأولى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠١٣، ٤٠.

٢ – قراءة النص ٤٩ .

كان لزاما علينا أن نفهم آياته ، وهذا الفهم هو الخطوة الأولى في التفسيروهو ينبنى على فهم المعانى الوظيفية صرفيا ونحويا إلى جانب المعانى المعجمية ، وهذه هى الجوانب المادية الوحيدة – كما يسميها علماء اللغة المحدثون – التى تستخدم بطريقة علمية منظمة في تحديد الدلالة ، أى أن المفسرين يبدءون من المعانى الصغرى المتمثلة في المعانى المعجمية للمفردات ، والمعانى الوظيفية الصرفية والنحوية ، وصولا إلى المعانى الكبرى أو الدلالات العليا للنص التى يتوصل إليها بتضافر جمهرة من الإجراءات ، والمعرفة الأولية بنحو الجملة مهمة جدا خلافا لما يراه البعض ، فالحركة الإعرابية التى يراها الكثيرون ساذجة في فهم وتحليل النصوص ولا سيما اللغويين المحدثين – أراها عصب التفسير ، واللحن فيها يوقع الفاهم أو القارئ في الخطأ بل قد يوقعه في الشرك ، فالخطأ في العلامة الإعرابية من مثل قول الله تعالى " أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ " [1] بإبدال ضمة اللام كسرة في (رسوله) يجعل الله متبرئا من الرسول ، ويجمع الرسول – صلي الله عليه وسلم– مع المشركين في صعيد واحد ، والمعنى خلاف ذلك تماما ، فالواو للاستئناف أولعطف الجمل ، والمعنى (أن الله برئ من المشركين ورسوله برئ من المشركين كذلك) ، والحق أن المفسرين ضربوا أروع الأمثال في توظيف النحو لخدمة كتاب الله العزيز ، إذ لم يكتفوا بالمعانى الوظيفية للمفردات وعرجوا على دراسة النحو على مستوى السورة الكاملة ، وعلى مستوى الكتاب العزيز كله ، فكان تفسير الكتاب العزيز تطبيقا رائعا لفكرة نحو النص التى يرى الغرب أنها من إرهاصات فكرهم المعاصر ، فقد درس علماء التفسير النص القرآنى باعتباره وحدة متماسكة كليا وطبقوا معايير ضبط النص دون أن يعرفوا فكرة المعايير ، فدرسوا الربط والارتباط وعرفوا الفروق الدقيقة بينهما، ودرسوا التماسك الدلالى والإخبار أو الإعلام والقصد إبان تحدثهم عن أهداف النص القرآنى وما يستفاد من السور ، ودرسوا المقام أو معيار المقامية أو المعنى الدلالى المقامى حين تحدثوا عن أسباب النزول ، ودرسوا

١- التوبة (٣) .

التناص (القرآن يفسر بعضه بعضا) ، والمقبولية التى تتمثل عندهم في مراعاة أحوال المخاطبين ، أى أن تفسير القرآن العظيم يعد تطبيقا رائعا لدراسة النحو على مستويى الجملة والنص ، ولم يكتف المفسرون بذلك بل ضربوا أروع الأمثال أيضا في كيفية الاستفادة من تضافر النحو مع غيره من العلوم للوصول إلى الدلالات العليا السامية للسياقات المقالية ، يقول الزركشي : " التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم – وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف ، وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات " [1] ، وهكذا تكون الصلة وثيقة بين النحو والتفسير ، وهذا ما يؤكده تاريخ التفسير ، حيث كان الاتجاه اللغوى من أقدم الاتجاهات في تفسير القرآن العظيم ، ومنه بالطبع ما يتعلق بالنحو ومسائل الإعراب ، ومن أشهر من ألف في ذلك الفراء [٢٠٧ه] ، والمبرد [٢٨٥ه] ، وثعلب [٢٩١ه] ، وغيرهم ، لأن المدخل اللغوى لفهم النص يعد – كما جاء آنفا – من أكثر المداخل انضباطا ، لما له من الوسائل المادية الظاهرة ، وهذه التآليف على ضربين ضرب يعنى بالنحو وتضافره مع غيره من العلوم ويمثله البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، وضرب يعنى بالإعراب على نحو ما فعل الزجاج [٣١١ه] في إعراب القرآن المنسوب إليه ، وابن خالوية [٣٧٠ه] في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، والعكبرى [٦١٦ه] في الإملاء ، وقد قرر أصحاب هذه المؤلفات حاجة التفسير الماسة إلى النحو والإعراب ، يقول العكبرى : " وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه ، ويتوصل به تبيين أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه ، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه " [2] ، وفي ذلك يقول الدكتور إبراهيم رفيدة : " إن نحاتنا السابقين هم الذين أبلوا أحسن البلاء في توثيق نص القرآن الكريم بالاحتجاج للقراءات وبيان عللها ووجوها ، واختلاف قرائها ، وأنهم هم الذين هيئوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعالة لفهم معانيه والاجتهاد في أحكامه ، وتفصيل آدابه ، وكان ما قدموا من أبحاث في كتبهم النحوية ، وكتب معانى القرآن

---

١ – البرهان في علوم القرآن ١٣/١ .

٢ – إملاء ما من به الرحمن ٤/١ .

، والاحتجاج ، وما غاصوا فيه من تحليل لآياته ، كان ذلك هو القبس الذى أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز " [1] .

ويجب على المفسر تعلم النحو والإعراب ، وقد أوجب غير واحد من العلماء تعلم الإعراب للمفسر، والزركشي واحد من هؤلاء ، يقول : " فأما الذى تعرفه العرب فهو الذى يُرْجَع فيه إلى لسانهم وذلك شأن اللغة والإعراب ... وأما الإعراب فما كان اختلافه محيلا للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه " [2] ، لأن بعض السياقات القرآنية تحتمل أكثر من معنى ، وكل معرب أو نحوى يصل بالإعراب إلى المعنى المقصود الذى يتوافق وغيره من القرائن ، أو يتضافر مع غيره للوصول إلى المعانى المقصودة من السياقات . فالصلة وثيقة بين النحو والإعراب والتفسير ، ويكفى أن كليهما يشير في أصل معناه إلى الإفصاح والإبانة ، وقد اقترن التفسير في عصر النبى – صلى الله عليه وسلم – بالوحى ، فقد كان جبريل عليه السلام ينزل بالآيات ومعه تفسيرها ، أى أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – لم يكن يفسر رأيه ، وقد نهى النبى – صلى الله عليه وسلم – عن التفسير بالهوى أو بغير علم، فلابد من الحيطة في التفسير ، وقد استخدمت السنة في توضيح القرآن الكريم وأحكامه ، فكانت أداة من أدواته وليس العكس – كما يظن البعض– من أن التفسير فرع من الحديث ، وفي ذلك يقول الآلوسي : " تعيين مبهم وتبيين مجمل ، وسبب نزول ، ونسخ ويؤخذ ذلك من علم الحديث " [3] ، وكل ما قيل في كيفية استفادة المفسرين من النحو وتضافره مع غيره من العلوم ينسحب بالطبع على المحدّثين ، وشراح الحديث الذين أولوا عناية فائقة بالنحو ودوره في التوصل إلى المعانى الكبرى السامية للسياقات الحديثية .

---

١ – النحو وكتب التفسير ، إبراهيم عبدالله رفيدة ٩/١ .

٢ – البرهان في علوم القرآن ١٥٦/٢ .

٣ – روح المعانى ٦/١ .

النحو والقراءات :

علم القراءات علم جليل استقل بالتأليف والتدوين في عصور مبكرة ، وقد أطلق لفظ القراء في عهد النبى – صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر وعمر على من كانوا يحفظون القرآن الكريم كما أطلق عليهم (حملة القرآن) ، وفي عهد سيدنا عثمان أخذت هذه اللفظة معنى أخص إذ شملت عددا محدودا من الصحابة اشتهروا بقراءات مختلفة ، وذكر القراءة كذكر الشاهد من كلام العرب ، لأن القراءة المشهورة حجة لغوية ، هكذا قرر العلماء ، وبهذا يظهر أن القراءة لا تعد تفسيرا من حيث هى طريق أداء ألفاظ القرآن ، بل من حيث إنها شاهد لغوى فرجعت إلى علم اللغة [1] ، والاختلاف في النحو وطرائق الإعراب حرف من سبعة أحرف نزل عليها القرآن الكريم ، وقد يكون هذا الاختلاف باختلاف المعنى الوظيفي المنبنى على فهم الإعراب أو بالتقديم والتأخير ، أو بغير ذلك من مسائل النحو ، ففى قراءة " إنما يخشى الله من عباده العلماء " [2] برفع لفظ الجلالة على الفاعلية ، ونصب العلماء على المفعولية تكون الخشية بمعنى الإجلال والتعظيم لا بمعنى الخوف والرهبة ، وهكذا يؤثر النحو في فهم القراءات ، وتعدد الدلالات، فقد يكون للكلمة المعربة بحسب هذه القراءات وجوه إعرابية متنوعة ، وهذه مزية فريدة ، في الكتاب العزيز، لأن اختلاف القراءة في الموضع الواحد ، يكثر المعانى والدلالات المستوحاة من هذا الاختلاف ، أو من تعدد التوجيه الإعرابي ، والصلة وثيقة بين النحو والقراءات ، يقول مكى بن أبي طالب : " ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن ، الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه ، ومعرفة قراءاته ولغاته ، وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه ، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه ، فيكون بذلك سالما من اللحن فيه " [3] ، فاختلاف القراءة المنبنى على اختلاف المسألة النحوية سيؤدى حتما إلى اختلاف المعنى أو تنوعه ، ومن ثم

---

١ – انظر التحرير والتنوير ٥٢/١ .

٢ – فاطر ٢٨ .

٣ – مشكل إعراب القرآن ٦٣/١ .

اختلاف الأحكام المستنبطة من اختلاف القراءة ، وإذا عدنا إلى قول الله تعالى "إن الله بالغ أمره " [1] نجد اختلافا في المعنى بين قراءة الإضافة (بالغُ أمرِه) وقراءة إعمال اسم الفاعل (بالغٌ أمرَه) ، وهذا الاختلاف على مستوى الزمن إلا أن المعنى الدلالى الأكبر للآية واحد ، ففى الإضافة الزمن المقصود هو الماضى ، وفي الإعمال الزمن المقصود هو الحال والمستقبل ، والمعنى الدلالى الأكبر هو أن الله يبلغ كل أمر يريده في جميع الأزمنة ، فاختلاف القراءة هنا انبنى على العلاقة النحوية بين اسم الفاعل وما بعده ، وللقراءات حالتان[2] : إحدهما لا تعلق لها بالتفسير بحال وهى اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة ، ومزية القراءات من هذه الجهة أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها وهو تحرير كيفية نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها ، وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق بتلقى ذلك عن القراء بالأسانيد الصحيحة ، والثانية هى اختلاف القراء فى حروف الكلمات ، وكذلك اختلاف الحركات الذى يختلف معه معنى الفعل ، ففي قوله تعالى (الرحمن الرحيم) قرأ الجمهور بالخفض على النعت أو البدلية أو عطف البيان ، وقرأ أبوالعالية وعيسى بن عمرو بالنصب على القطع بتقدير (أمدح الرحمنَ) و(أمدح الرحيمَ) ، وقرأ العقيلى والربيع بن خثيم وأبوعمران الجونى بالرفع على القطع بتقدير(هوالرحمنُ الرحيمُ) [3] ، وفى هذه القراءات مع تكرار لفظ الرحمن الرحيم – مع كون البسملة آية من الفاتحة – تنبيه على عظيم قدر هاتين الصفتين ، وقد أثر الإعراب في قراءة الآية وانبنى على هذا الخلاف فى طرائق الإعراب اختلاف في شكل القراءة وانبنى على هذين معا تعدد في المعنى الدلالى ، ففى قراءة الخفض عرض لأسماء الله الحسنى التى يمكن أن تبدل من بعضها في السياق ، وفى قراءة الرفع إثبات أن الله هو الرحمن وهو الرحيم ، وفي النصب مدح للرحمن

---

١ – الطلاق ٣ .

٢ – انظر التحرير والتنوير ١/٥٢-٥٣ .

٣ – انظر البحر المحيط ١/١٩ .

وللرحيم ، وهكذا تتضافر المسائل النحوية والقراءات القرآنية لتعدد الدلالات ، وتنوع المقاصد .

أصول النحو وأصول الفقه :

أصول النحو هى أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه هى أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله ، والنحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التى ائتلف منها ، والفقه هو العلم بالأحكام المستنبطة من الأصول أو من أدلتها التفصيلية [1] ، والمقصود بالأدلة التفصيلية مصادر التشريع التى في مقدمتها القرآن والسنة المصدران الأساسيان للتشريع ، فعلم أصول الفقه ميزان بالنسبة للفقيه يمنعه من الخطأ في الاستنباط ، ولأنه ميزان فإنه يتبين به الاستنباط الصحيح من الاستنباط الباطل [2] ، وبالقياس يكون علم أصول النحو ميزانا بالنسبة للنحوى أو اللغوى يمنعه من الخطأ ، وبه يتبين الاستنباط الصحيح من الاستنباط الخاطئ ، هذا ومن عمل الأصولى أن " يبين القواعد اللغوية التى ترشد الفقيه إلى استخراج الأحكام من النصوص " [3] ، والكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله ينبنى على النحو والإعراب ، وفي ذلك يقول الزمخشرى : " والذى يقضى منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم ، وفرط جورهم واعتسافهم ، ذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية : فقهها وكلامها وعلمى تفسيرها وأخبارها ، إلا وافتقاره إلى العربية بيّن لا يُدفع ، ومكشوف لا يُتقنع ، ويرون أن الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبنى على علم الإعراب " [4] ، وبناء عليه يجب على الأصولى أن يكون ملما بعلوم اللغة جميعها وبخاصة النحو الذى يُتوصل من خلاله إلى المعانى ومن ثم إلى استنباط الأحكام من الأصول ، يقول السيوطى نقلا عن الفخر الرازى : " اعلم

---

١ – انظر الاقتراح للسيوطى ٣٦-٣٧ .

٢ – انظر أصول الفقه لمحمد أبو زهرة ٧ .

٣ – أصول الفقه لمحمد أبوزهرة ٩ .

٤ – المفصل ٣ .

أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها مستحيل ، فلابد من معرفة أدلتها ، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلب وهو مقدور للمكلف فهو واجب ، فإذاً معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة " [1] ، ومن ثم ذهب كل العلماء إلى أن من لم يتفقه في علوم العربية لا يحق له أن يفتى في مسائل الدين ، ومن هؤلاء ابن حزم يقول : " لابد للفقيه أن يكون نحويا لغويا ، وإلا فهو ناقص لا يحل له أن يفتى " [2] ، ويقول ابن خلدون : " لابد من معرفة العلوم المتعلقة باللسان لمن أراد علم الشريعة ... والذى يتحصل أن الأهم المقدم منها النحو ، إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجهل أصل الإفادة " [3] ، ولعل المحاجة التى وقعت عند هارون الرشيد بين الكسائى وأبي يوسف الفقيه والتى ذكرها الحموى في معجم الأدباء خير دليل على أهمية النحو ووجوب تعلمه للفقيه ، فقد قال الكسائى لأبي يوسف ما تقول في رجل قال لامرأته : أنت طالق أن دخلت النار ، بفتح همزة (أن) ، قال أبويوسف : إن دخلت الدار فقد طلت ، فقال الكسائى أخطأت إذا فُتحت همزة (أن) فقد طلقت ، فإذا كُسِرت فإن الطلاق لم يقع بعد [4] . ذلك أن فتح همزة (أن) يجعلها مقدرة بلام التعليل فتكون مخففة من الثقيلة ويقع الطلاق حالا ، بخلاف (إنْ) الشرطية مكسورة الهمزة التى تجعل وقوع الطلاق مرهونا بدخول الدار .

---

١ - الاقتراح ٧٥ .

٢ - الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم ١٩٨ .

٣ - المقدمة لابن خلدون ٤٥٣ .

٤ - انظر معجم الأدباء ١٧٥/٣ .

وأصول النحو أو أدلته أربعة هى السماع والإجماع والقياس والاستصحاب ، وكل من الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك ودونهما الاستقراء والاستحسان [١] .

هذا وقد اهتم الأصوليون في دراساتهم بالسياق بنوعيه المقالى والمقامى ، فدراستهم للقرائن المخصصة للعام تدل على إدراكهم الواعى لعناصر السياق ، أو الموقف الكلامى وأثرها في تحديد المعنى ، وهى قرائن حالية (مقامية) كالحس والعقل والعرف أى العادة ، وقرائن لفظية تشمل السياق بمعناه الواسع ... كما تشمل السياق بمعناه الضيق الذى يشمل الآيات أو النصوص[٢] ، كما اهتم علماء اللغة في دراسة المعنى بالسياق بنوعيه المقالى المقامى وكان على رأس هؤلاء العالم الغربي فيرث صاحب نظرية السياق ، وأفرد نحاة النص للسياق مباحث منفردة تحدثوا فيها عن دور السياق في التوصل إلى المعانى الكلية للنصوص[٣]، هذا ويحتم الأصوليون على من يتصدى لاستخراج الأحكام من القرآن أمورا لا ينبغى أن يُغفل عنها تتمثل في السنة النبوية المطهرة ، ومعرفة أسباب النزول ، والنظم الاجتماعية عند العرب ، وأن القرآن يفسر بعضه بعضا ، وهذه العناصر يمكن اختصارها في كلمة المقام ، فلا ينبغى لمن يتصدى لتفسير الآيات أن يغفل عن مقامها المُعين للفهم المتمثل في مجموعة من العلوم المترابطة التى تتحد في كل متماسك لتوضيح المقام [٤] ، أى أن الأصوليين أولوا عناية خاصة للمقام تماما كما فعل نحاة النص عندما أفردوا للمقام معيارا من المعايير السبعة لضبط النص ، وهذا تضافر عجيب ، وتوافق فريد بين النحاة والأصوليين . فالأصولى لابد أن يكون ملما بقوانين النحو ، وطرائق ، والإعراب وفنونه ، وأصول النحو تماثل أصول الفقه ، وكلاهما أولى عناية خاصة

---

١ – انظر الاقتراح ٣٥ .

٢ – انظر دراسة المعنى عند الأصوليين للدكتور طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية الإسكندرية ٢٢٧، وانظر : أثر اللغة في الاستنباطات الشرعية للدكتور حمدى بخيت ، روافد ٢٠١١، ص ٣٧ .

٣ – انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣٧ .

٤ – انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤٨ .

بالسياق ، وكلاهما لم يغفل دور المقام في التوصل إلى الدلالات العليا للنصوص ، ومن ثم استنباط الأحكام بشكل صحيح ، ويكفى ما قاله الدكتور محمد حسن عبدالعزيز في تقديمه لكتاب مفاتيح العلوم من أن النحو هو قرين الفقه في النشأة وتطور البحث فيه ، وأن كليهما نشأ عربيا [1] .

النحو وقراءة النص :

لا يخلو مستخدم اللغة من أن يكون واحدا من صنفين من الناس ، إما أن يكون مبدعا وإما أن يكون فاهما للنص ، وفى كليهما لا يُستغنى عن النحو الذى يتمثل فى انتحاء سمت كلام العرب في نظم الأفكار والإبداعات ، ذلك أن هناك فرقا بين البناء (الإبداع) والفهم (التحليل) ، فبناء الجمل والإبداعات معناه إحياء كم من المفردات الموجودة فى الذهن أو المحفوظة فى المعاجم بإجراء مجموعة من العلاقات النحوية بينها ، مع وجود دافع للإبداع يمثل فكرة المقام كالتجربة الشعرية لدى الشعراء مثلا ، أما فهم الجمل وكذا الإبداعات فيعتمد على فهم المعانى المعجمية التى أحياها المبدع حين ركبها فى جمل مفيدة ، وعلى فهم قوانين النحو وطرائق الإعراب بالإضافة إلى فهم المقام . ومن ثم التوصل إلى المعنى الدلالى الأكبر للنص المنجز المراد فهمه ، فالمبدع والمحلل كلاهما يعتمد على المعنى المعجمى والمعنى الوظيفى والمقام للوصول إلى مقصده ، وبذلك تكون الآليات واحدة والهدف المرجو مختلفا ، والخطأ في استخدام القوانين النحوية المنظمة لعملية التأليف يتبعه خطأ في الدلالة لا محالة ، وأكبر دليل على ذلك ما وقع بين أبي الأسود الدؤلى وابنته وكان سببا فى وضع قوانين النحو حين قالت : ما أجملُ السماء ؟ (بضم اللام) فقال : نجومُها ، فقالت لست عن هذا أتحدث وإنما أتعجب بجمال السماء فقال لها قولى ما أجملَ السماء ، وافتحى فاكِ ، والخطأ في فهم قوانين النحو وطرائق التأليف يتبعه أيضا خطأ في تحليل النصوص والوصول إلى دلالاتها ومقاصدها ، فلا استغناء عن النحو فى كلا العملين .

---

١ – انظر مقدمة مفاتيح العلوم للخوارزمى ١٨ .

ولا شك أن المدخل اللغوى لفهم وقراءة النصوص يعد من أكثر المداخل انضباطا وتقنينا فمن المعلوم أن علم اللغة من أسبق العلوم الإنسانية في العصر الحديث اقترابا من المناهج العلمية لأنه يعتمد على وحدات مادية يمكن قياسها وإجراء التجارب عليها وهى اللغة [1] ، وبهذا يفسر إفراد جمهرة من العلماء كتباً لإعراب القرآن الكريم كالزجاج والعكبرى وابن خالويه ، إيمانا بأن المدخل اللغوى لفهم النصوص وتفسيرها من أكثر المداخل دقة وانضباطا ، وأن الإعراب وفهم العلاقات النحوية أحد دعائم هذا المدخل اللغوى ، بل هو الدعامة الكبرى له ، حيث ينبنى هذا التحليل اللغوى على فهم المعنى المعجمى ، والمعانى الوظيفية الصرفية والنحوية والسياق ، وقد تنبه عبدالقاهر الجرجانى إلى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي ، وأن فهم التعليق كاف للقضاء على فكرة العامل ؛ لأنه يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب النحوية في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أو في وأكثر نفعا في التحليل اللغوى الذى يعد النواة الأولى لفهم النصوص [2] ، فالمعنى الذى يفهم من قراءة النص هو نتاج لغوى أو هو مستنبط من اللغة أو القرائن اللغوية ، واللغة عبارة عن أصوات وصيغ وكلمات وجمل ونصوص ، وفهم هذه كله ، وفهم العلاقات بين هذه الوحدات يؤدى في النهاية إلى فهم المعنى الدلالى الأكبر بمعاونة المقام[3] ، ولولا الإعراب ومعرفة قواعده وطرائقه ما كان يتسنى للناس أن يفهموا القرآن العظيم ومعانيه العليا ومقاصده الشريفة ، وما تمكنوا من فهم البلاغة التى جاءت في آياته ومواطن الإعجاز ، والأوامر والنواهى ، والوعد والوعيد ، والحث والزجر ، وكل ذلك ، فالغاية التى يسعى إليها الناظر في أى نص هى فهم النص ، ووسيلته في ذلك أن ينظر في العلامات المكتوبة والمنطوقة في النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى ، ثم يقفز بعد ذلك من فهم المبنى إلى فهم

---

١ – انظر قراءة النص للدكتور الكردى ٤٩ .

٢ – انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩ .

٣ – انظر قراءة النص ٤٠ .

المعنى اعتمادا على القرائن المختلفة المقالية والمقامية ، والتحليل اللغوى الذى يمثله الإعراب خير تمثيل يحتاج إلى الأمرين جميعا[1]

النحو العربي والنقد الأدبي :

علاقة النحو بالنقد علاقة قديمة متجددة ، فلم يكن النحو بمعزل عن النقد ، ولم يكن النقد بمعزل عن النحو ، يقول عبدالعزيز شويط : " إن إطلالة فاحصة ، وإن تكن عابرة في مصنفات النقد الأدبي العربي ، قديمه وحديثه ، وبما في ذلك معاجمه عند العرب وعند الغرب لتنبئ بتواجد النحو كمصطلح قار ، دائم التواجد بين أدوات الناقد الأدبي ذى المنزع اللغوى ، كما لا تعدم وجود ما شاء الله من النصوص الأدبية الفنية الجميلة، شعرا كانت أو نثرا كشواهد نحوية يستدل بها علماء اللغة والنحو على صحة تأليف الكلام، وتحقق أو اضطراد قاعدة نحوية معينة "[2] ، فقد كان للغويين والرواة ملاحظات على الشعر والشعراء ، حيث أحصوا هفواتهم في استعمال الألفاظ ، وضبط القواعد ، والقياس على نحو العرب ، وكان ضابطهم ومقياسهم في هذا النقد ما عرفوه من استعمال العرب ، من خلال النحو ، والانتحاء سمت كلام العرب في نظم الألفاظ [3] ، ولم يكن الهدف ذاتيا في هذا النقد ، أى ليس لأجل النقد الأدبي أو لأجل الأدب والارتقاء به ، وإنما كان الهدف هو خدمة اللغة للحفاظ عليها وعلى قواعدها التى استقرت من كلام العرب شعرا ونثرا ، فقد أفاد اهتمام اللغويين بالشعر والوقوف عليه بشكل كبير الدرس النقدى عند العرب، وساهم[أسهم] مساهمة فعالة في تأسيس النظرية النقدية عند العرب ، التى تتبنى على أركان ، والنحو العربي كان وسيزال ركنا أصيلا من أركانها ، وخطوة منهجية لابد أن يمر بها الناقد لتطبيق القواعد النحوية على الضروب الأدبية أو النصوص المنقودة ، فلم يكن النحو بمعزل عن النقد الأدبي ، كما لم تكن علاقة النحو بالنقد

٣- انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٩١ .

٢ – دور النحو كمقياس علمى في صياغة نظرية النقد الأدبي عند العرب ، عبدالعزيز شويط ، مجلة جذور العدد ٣٦ ، ربيع الآخر ١٤٣٥ ، مارس ٢٠١٤م ، المدخل

٣ – انظر : التحليل الألسنى للأدب ، محمد عزام ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٩٤ ، ص ١٣ .

علاقة عابرة ، ونحن أمام هذه المظاهر الجلية ، وهذه التجليات الواضحة في هذه الشبكة من العلاقات بين علمي النحو والنقد عند العربي قديما وحديثا ، وحتى عند الغرب[1] ، وهكذا كان النقد طريقا غير مباشر عند النقاد اللغويين لمساندة مذاهبهم النحوية واللغوية من خلال الشواهد الشعرية ، وإذا كان قدامة بن جعفر قد عرف النقد الشعرى بتخليص جيده من رديئه ، فالحال هذه في كل نقد ، فالنقد النحوى يخلص جيد النحو من رديئه ، فهو ضوابط ومعايير يستقيم بها الكلام ، فكلا العلمين مقاييس وضوابط ينضبط بها الكلام ، النحو قاعديا ، والنثر ذوقيا وأدبيا ، وإذا كان نقاد الأدب قد تحدثوا في العصر الحديث عن البنيوية والتفكيك والتلقى ، فقد تحدث نحاة النص عن السبك والحبك في مقابل البنيوية ، ومن قبل تعرض النحاة للربط بين النحو والدلالة في مقابل التفكيك ، وقد أفرد نحاة النص للمقام معيارا مستقلا عن معايير ضبط النص وقد تحدث نقاد الأدب منذ القدم عن أسباب الإبداع أو التجارب الشعرية التى تدخل ضمن فكرة المقام ، كما أفرد النحاة معيارا للمقبولية وانطباع المتلقي عن النص قابله نقاد الأدب بحديث موسع عن فكرة التلقى ، إذن والحال هذه لا يمكن فصل النحو عن النقد ، فكلا العلمين يتضافر مع صاحبه ، النحو في خدمة النقد ، والنقد في خدمة الحفاظ على اللغة ، وكلاهما معا يهدف إلى مقصد أعلى وهو الوصول إلى الدلالات السامية والمعانى الراقية للنصوص والإبداعات .

١ – دور النحو كمقياس علمي في صياغة نظرية النقد الأدبي عند العرب ٩٣-٩٥ .

المبحث الثالث

النحو والعلوم المساعدة

يعنى هذا المبحث بتضافر النحو مع غيره من العلوم المساعدة التى تمثل شروحا للمسائل اللغوية في بعض الأحيان ، أو تمثل سياقات مقامية يستعين بها المحلل لفهم المعنى الدلالى الأكبر للنص ، يقول الأستاذ الدكتور تمام حسان- رحمه الله- " ولعل السبب الرئيسى فى ضرورة التزام طلاب اللغة العربية وأدبها بدراسة مقررات من التاريخ الإسلامى والفلسفة الإسلامية ، والتفسير والحديث والأدب والشريعة وغيرها أن طالب اللغة العربية حين ينظر في نص أدبي معين ينبغى أن يكون له من المعلومات الشاملة في هذه الفروع جميعا ما يعينه على فهم المقام الذى قيل فيه هذا النص حين يلخص له هذا المقام ، وقد تعودنا أن نقول لطلبتنا دائما عن هذه الفروع التى يطلقون عليها (العلوم المساعدة) إنها فروع إيضاح المقام للنصوص التى نصادفها في التراث العربي[1] .

النحو والجغرافيا :

لعل سائلا سيسأل لماذا بدأت بالجغرافيا تحديدا من بين هذه العلوم ؛ والجواب أن نشأة اللغة والنحو انبنت في الأساس على فكرة جغرافية محضة حين أخذ جامعو اللغة عن بعض القبائل وتركوا بعضها الآخر فأخذوا عن أهل الوبر وتركوا أهل المدر وسكان البرارى ممن كان يسكن أطراف البلاد التى تجاور الأمم الأخرى ، يقول الدكتور تمام حسان – رحمه الله- " والمعروف أن النحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا موحدا ، وأنهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعددة في نموها ، فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة كما فعل أصحاب تاريخ الأدب بتطور التعبير اللغوى الجميل ، فقد اعترف مؤرخو الأدب بعصر جاهلي وآخر إسلامى ثم أموى فعباسى ، ولكن النحاة أخذوا شواهدهم من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة "[2] ،

---

١ – اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤٧ .

٢– اللغة العربية معناها ومبناها ١٤ .

وقد أفرد السيوطى في الاقتراح فصلا لما يُحتج به من كلام العرب تحدث فيه عن التقسيم الجغرافى للقبائل التى أخذ عنها جامعو اللغة ، فقال : " والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفى الإعراب والتصريف ثم هُذيل ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا عن لَخْم ولا من جُذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ، ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون فى صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبدالقيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزدعمان ... ولا من أهل اليمن ... ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ... ولا من ثقيف وسكان الطائف ... ولا من حاضرة الحجاز " [1] ، ومعنى اقتصار النحاة على هذه القبائل دون غيرها أن النحاة وضعوا لأنفسهم معايير للانتقاء ، فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ولا عن سكان البرارى لمجاورة الأمم الأخرى ، ولقد كان لهذا الموقف التلفيقى من قبل النحاة أثره في المعنى النحوى والصرفى ، سواء ما كان من ذلك متصلا بالرواية أو بالاستشهاد أو بالسماع أو القياس أو بموقفهم من التصويب والتخطئة [2] ، والعجيب أن الذين نقلوا اللغة عن هؤلاء وأثبتوها في الكتب وصيروها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب ، وقد بين السيوطى علة ذلك فقال : " كانت صنائع هؤلاء التى بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية وكانوا أقواهم نفوسا ، وأقساهم قلوبا ، وأشدهم توحشا ، وأمنعهم جانبا ، وأشدهم حمية ، وأحبهم لأن يَغْلبوا ولا يُغْلبوا وأعسرهم انقيادا للملوك ، وأجفاهم أخلاقا ،

---

١ - الاقتراح ٥٦-٦٠ .

٢ - انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٥ .

وأقلهم احتمالا للضيم والذلة " [1] بذلك تكون جغرافية المكان قد أثرت بشكل كبير في النحو واللغة حيث وضع جامعو اللغة معايير جغرافية للأخذ عن القبائل تمثلت في أن تكون القبائل المأخوذ عنها بعيدة عن مناطق الحضر ، أو أن تخالط الحضريين في تجارة أو غيرها وألا تكون من سكان البراري والأطراف ، والذى جمع اللغة حاضرتان من الحواضر هما البصرة والكوفة ، وعندما يُنسب النحو لهاتين المدرستين فيقال نحو البصرة أو نحو الكوفة ليس معناه أن هذا النحو من لغاتهم ، وإنما المقصود أن هذا النحو من جمعهم .

النحو والتاريخ :

يعنى المؤرخون بنشأة النحو العربي ، وبتاريخ هذه النشأة ، فيكون للتاريخ دور كبير في شرح تاريخ وضع النحو والأسباب الداعية إلى وضعه ، والحق أن لأى علم من العلوم تاريخ نشأة قد يعنى به أرباب هذا العلم أو قد يعنى به المؤرخون أنفسهم أو المختصون بعلم التاريخ ، ولقد كان للتاريخ ظهور بارز في غير موضع في النحو العربي وكان لكل موضع قيمته وأثره في تطور هذا العلم أو فى وضع مقاييسه واستنباطاته ، ولعل أول شيء يخوض فيه دارس النحو ويكون مقدمة لدراسة النحو نفسه هو الأسباب الداعية لوضع هذا العلم ، فيقص لنا المؤرخون أن العرب لم يك هنالك ما يحملهم على النظر إلى النحو في الجاهلية أو قبل الإسلام لأنهم كانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها ، وكل علم أو كل قانون – ومن هذه العلوم النحو – تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات ، فكانوا يتكلمون في شئونهم دون تعمل فكر أو رعاية قانون كلامى يخضعون له ، قانونهم ملكتهم ، أما بعد الإسلام فقد اختلطوا بالفرس والروم والنبط وغيرهم فحل بلغتهم ما حرك الغيورين عليها وعلى الدين ، حتى هُرعوا إلى وضع النحو ، فالنحو قديم في العرب أبلته الأيام ثم جدده الإسلام على يد أبي الأسود الدؤلى بإرشاد الإمام على – كرم الله وجهه – فى أرجح الآراء والروايات ، وقد غلا بعض العلماء غلوا شديد – ومن هؤلاء ابن فارس [2] في

---

١ – الاقتراح ٦٠ .

٢ – انظر الصاحبي ٧-٩ .

الصاحبي – إذ نسبوا للعرب العاربة معرفتهم بمصطلحات النحو بتوقيف من قبلهم حتى ينتهى الأمر إلى الموقف الأول وهو الله عز وجل الذى علم آدم الأسماء كلها [1] ، هذا وقد كانت نشأة النحو فى العراق لأنه على حدود البادية وملتقى العرب وغيرهم ، فكان أظهر بلد انتشر فيه اللحن ، وما حاجة عرب البوادى والحجاز إليه وما برحت لغتهم فصيحة ! ثم تدرج به التطور – تمشيا مع سنة الترقى حتى كملت أبوابه غير مقتبس من لغة أخرى ، وقد اختلف فى أول ما وضع منه وفى واضعه ، فقيل إن أول ما وضع من أبوابه هو ما وقع اللحن فيه ثم استمر الوضع على هذه الحال ، وقيل إن أول ما وضع منه ما كان أقرب إلى متناول الفكر في الاستنباط لأن وضعه مبنى على أساس من التفكير في استخراج القواعد ، والرأى الأول هو رأى الجمهور ، وزعم بعض المستشرقين أن علم النحو منقول من لغة اليونان ، وذهب فريق إلى أن العرب أبدعوا النحو فى الابتداء وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضا شيئا من النحو ودليل هذا أن تقسيم الكلمة مختلف عند العرب اسم وفعل وحرف وعند الفلاسفة اسم وكلمة ورباط [2] .

وقد اختُلف في واضعه كما اختلف في الموضوع منه أولا ، والجمهور على أن واضعه هو أبو الأسود الدؤلى بإيحاء من سيدنا علي كرم الله وجهه حين قال له قسم الكلم إلى اسم وفعل وحرف ثم انح هذا النحو وعليه سمى نحوا ، أو فى الحوار الشهير الذى دار بين أبي الأسود وابنته ولحنت فيه ابنته حين قالت ما أجملُ السماء بضم اللام وأرادت التعجب ، أو وضعه بإيحاء من سيدنا عمر بن الخطاب لما سمع حوارا دار بين أعرابي ورجل آخر وقد لحن الأعرابي حينما كان يقرئه الرجل (أن الله برئ من المشركين ورسوله) فقرأ بالجر وكأن الله تبرأ من الرسول – صلى الله عليه وسلم – فأمر عمر ألا يُقرئ القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود أن يضع النحو وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبدالرحمن بن هرمز الأعرج أو نصر بن

---

١ – انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للأستاذ الشيخ محمد الطنطاوى ٩ .

٢ – انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١٠–١١ .

عاصم ، وهو ما أنكره العلماء لأن الروايات كلها تسنده إلى أبي الأسود[1]، وكان هذا العلم يسمى بالعربية في عصر أبي الأسود ، فالتسمية بالنحو جاءت بعد عصره.

ولعل نظرة واحدة في كتاب مثل " نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة " لمؤلفه الشيخ الأستاذ محمد الطنطاوى تجعلنا ندرك مدى العلاقة بين علمي النحو والتاريخ حيث أرخ أستاذنا لسبب وضع النحو وواضعه ، وتسميته بالنحو ، وأطوار النحو الأربعة ، وطبقات البصريين وطبقات الكوفيين وأسباب الاختلاف بين البصريين والكوفيين ونحاة مصر ونشوء المذهب البغدادى ، وانتهاء المتقدمين وابتداء المتأخرين ، وعلم النحو في مصر، والشام ، والأندلس ، والمغرب ، وعرج على النحو والنحاة في المماليك وعصر الترك ، ولعل قائلا يقول إن فائدة التاريخ تنسحب على كل علم من العلوم فلكل علم تاريخ نشأة ووضع ، وتاريخ علماء ، وأطوار نمو وارتقاء ، أقول هذه واحدة من أروع أشكال التضافر بين التاريخ وغيره من العلوم ولا عيب في هذا ، فتاريخ العلم ونشأته لا يقل أهمية عن العلم ذاته فبه تتضح أهمية هذا العلم ، وفهم الأسباب الدافعة إلى تأليفة يجعلنا نحافظ عليه ، ثم إن التاريخ كان حدا فاصلا في فكرة الاحتجاج بالشواهد الشعرية حيث يتوقف الاحتجاج عند ابن هرمة الشاعر أى عند فترة تاريخية معينة توقف الاحتجاج بالشعر لفشو اللحن وانتشار الخطأ ، فلا يحتج بشعر المتنبى مثلا وهو شاعر مجيد لأنه لا يقع في عصور الاحتجاج ، ليس هذا فحسب بل كان التاريخ حدا فاصلا في نصرة النحو العربي عندما ادعى الغرب أن لهم قصب السبق في النظريات اللغوية المسماة بالحديثة من مثل نحو النص والنحو التحويلى وغيرهما، والحق أن هذه النظريات موجودة في كتب المفسرين واللغويين ، فقد ضرب المفسرون أروع الأمثال – كما جاء آنفا – في فهم السبك والحبك والقصد والإعلام والمقامية وغيرها ، فطبقوا معايير ضبط النص أيما تطبيق

---

١ – انظر تفصيل هذه الروايات في كتاب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١١-١٦ ، ويرى الأستاذ الدكتور محمد حسن عبدالعزيز تحفظا على ما تذكره المصادر العربية في نشأته الباكرة ، وحقيقة ما نسب إلى أبي الأسود ويرجح أن أبا الأسود وضع نقطا لإعراب القرآن ، أما النحو بمعناه الاصطلاحى فقد كانت بدايته في نهاية النصف الأول من القرن الثانى الهجرى على يد ابن أبي إسحق [١١٧ه] وعيسي بن عمر (١٤٩ه) ، انظر تقديم مفاتيح العلوم للخوارزمى ١٨ .

، ونظروا في البنى العميقة وما وراء الكلام فيما عُرِف بظلال المعانى فهم أسبق من غيرهم في هذا كله ، وذلك بنصرة التاريخ .

النحو والفلسفة [١] :

عندما يقال – فى رأى – إن النحو مأخوذ عن فلاسفة اليونان ولغتهم يتبادر إلى الذهن حالا مدى العلاقة بين النحو والفلسفة فقد " زعم بعض المستشرقين أن علم النحو منقول من لغة اليونان لأن وضعه في العراق إنما كان بعد خلاط العرب للسريان وتعلمهم ثقافتهم ، وللسريان نحو قديم ورثوه عن اليونان" [٢]، هذا الزعم نابع لا محالة عن مدى التوافق الملحوظ في مصطلحات العلمين وتقسيماتهما ، فالكلمة في النحو العربي ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف ، وفى الفلسفة اليونانية اسم وكلمة ورباط ، والجملة في النحو العربي ترتكز على قسمين رئيسين هما المسند إليه والمسند ، والإسناد في اللغة العربية هو إنشاء علاقة بين المسند إليه والمسند ، وهو نفسه في اليونانية إنشاء علاقة ذهنية بين الموضوع والمحمول ، والتعريف في الفلسفة نوعان تعريف بالحد وآخر بالرسم وهذا هو منهاج النحاة في تعريفاتهم فالاسم ما دل على مسمى مثل رجل وفرس وقلم والفعل ما دل على الحدث والزمن مثل رأى ويرى ورَه ، والضمير ما دل على غيبة أو حضور كأنت وهو ونحن ، " وهذه الصناعة تسمى باليونانية غرماطيقى وبالعربية النحو" [٣] مع مراعاة ما بينهما من فروق فأهل المنطق يسمون حروف المعانى مثلا الرباطات ، فالفروق معظمها في المصطلح ، " فالموضوع هو الذى يسميه النحويون المبتدأ وهو الذى يقتضى خبرا وهو الموصوف ، والمحمول هو الذى يسمونه خبر المبتدأ ، وهو الصفة ، كقولك زيد كاتب فزيد هو الموضوع ، وكاتب هو المحمول بمعنى الخبر" [٤] . وقد عقد

---

١ – انتابتنى حيرة عندما هممت أن أضع عنوان هذه الفقرة أفلسفة هى أم منطق ؟ فآثرت الفلسفة لعمومها على رأى من جعل المنطق جزءا من أجزاء العلم النظرى للفلسفة .

٢ – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١٠ .

٣ – مفاتيح العلوم للخوارزمى ٤٢ .

٤ – مفاتيح العلوم للخوارزمى ١٤٢.

الخوارزمى فى كتاب مفاتيح العلوم بابا للمنطق فى تسعة فصول [1] الأول ايسَغوجى وهو المدخل وفيه تعريفات الأشياء كالنوع والجنس وجنس الأجناس ونوع الأنواع والحد والخاصة والموضوع والمحمول ، وغيرها ، والثانى قاطيغورياس وهو فصل المقولات العشر كالجوهر والكم والكيف والإضافة ، وغيرها ، والفصل الثالث بارى أرمينياس ومعناه يدل على التفسير ومما يذكر فيه الاسم والكلمة والرباطات (حروف المعانى) ، والفصل الرابع أنولوطيقا وهو باب قلب المقدمات ومعناه العكس والفصل الخامس أفودقطيقى ومعناه الإيضاح وذلك أنه يوضح فيه القياس الصحيح وغير الصحيح ، والفصل السادس طوبيقى وفيه الجدل وتقرير الخصم ، والفصل السابع سوفسطيقي ومعناه التحكم والسوفسطائى هو المتحكم ، والفصل الثامن ديفورريقى ومعناه الخطابة يتكلم فيه عن الإقناع ، والفصل التاسع بيوطيقى ومعناه الشعر وفيه التخييل والتصور والتمثيل . وبإنعام النظر في هذه الفصول التسعة ندرك مدى التقارب الشديد بين النحو والمنطق ، فمقولة الكَمّ مثلا هى كل شئ يقع تحت جواب (كَمْ) ومقولة الكيف كل شيء يقع تحت جواب كيف ، ومقولة (متى) هى نسبة الشيء إلى الزمان ، ومقولة (أين) هى نسبة الشيء إلى المكان ، والاسم كل لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه المحدود ، والكلمة التى يسميها العرب الفعل كل لفظ مفرد يدل على معنى ويدل على زمانه ، والرباطات هى التى يسميها النحويون (حروف المعانى) ، وبعضهم يسميها الأدوات ، والخوالف هى التى يسميها النحويون الأسماء المبهمة والمضمرة ، والقول الجازم هو الخبر، والقضية الموجبة (الإثبات) التى تثبت شيئا لشيء ، والقضية السالبة (النفى) التى تنفى الشيء عن الشيء ، الحق أننا عندما نقرأ في هذه الفصول والمقولات والحدود نحس أننا نقرأ كتابا في نحو العربية لا في علم المنطق .

وقد ألف الدكتور عثمان أمين كتابا في " فلسفة اللغة العربية" ضمن منشورات المكتبة الثقافية في الأول من نوفمبر عام خمسة وستين وتسعمائة وألف عنى فيه بفلسفة هذه اللغة وخصائصها المميزة لها عن غيرها من اللغات ، وإبان حديثه عن

---

١ – انظر مفاتيح العلوم ١٤٠-١٥٢.

مثالية اللغة العربية ذكر أن اللغة في طبيعة بنيتها وتركيبها لا تحتاج الجمل الخبرية فيها إلى إثبات ما يسمى في اللغات الغربية (فعل الكينونة) فنحن نقول (فلان شجاع) دون حاجة إلى أن نقول (فلان هو شجاع أو يكون شجاعا) ومعنى هذا أن الإسناد في اللغة العربية يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول ، أو مسند إليه ومسند دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة ، ثم عرج على أن المناطقة العرب قد أقحموا الرابطة على القضايا بعد ترجمة منطق أرسطو فكان نوعا من أنواع التأثر ، وقد قرر فلاسفة العرب ومتكلموهم أن (الماهية متقدمة على الوجود) في مقاربة عجيبة مع (الفلسفة الديكارتية) – كما سماها المؤلف – فالحقيقة في وضع الألفاظ إنما هو الدلالة على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية بمعنى أن تصور الأشياء في الذهن هو المرتبة الأولى في تحققها وثبوتها ، فدل هذا على أن إطلاق الألفاظ إنما يكون باعتبار ما يحصل في الذهن ، ولهذا فإنه يختلف باختلافه [1] ، هذا والإعراب الذي هو مطلب العقل في اللغة وهو أرقى ما وصلت إليه اللغات في الإبانة والوضوح وأرقاها في ذلك العربية الفصحى لا يشارك العربية فيه من اللغات القديمة إلا اليونانية واللاتينية ومن اللغات الحية الألمانية ، وهنا تقارب أيضا مع فلاسفة اليونان ولغتهم [2] .

وقد أشار ابن خلدون إلى شيء من فلسفة العرب في كلامهم في مقدمته حين قال : " فإن كلامهم واسع ، ولكل مقام عندهم مقال يختص به يعد كمال الإعراب ، والإبانة ، ألا ترى أن قولهم (زيد جاءني) مغاير لقولهم (جاءني زيد) من قبل أن المتقدم منهما هو الأهم ، فمن قال : (زيد جاءني) أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند ، وكذلك التعبير عن أجزاء الجملة بما يناسب المقام من موصول أو مبهم أو معرفة ، وكذا تأكيد الإسناد على الجملة ، كقولهم زيد قائم ، وإن زيدا قائم ، وإن زيدا لقائم ، متغايرة كلها في الأدلة وإن استوت من طريق الإعراب ، فإن الأول العاري عن التأكيد إنما يفيد الخالي الذهن ، والثاني المؤكد يفيد المتردد ، والثالث

---

١ – فلسفة اللغة العربية ٢٤–٣٠ .

٢ – فلسفة اللغة العربية ٥٤–٥٥ .

يفيد المنكر ، فهى مختلفة " [1] .

وقد نقل الدكتور عثمان أمين مقولة عن (لوى ماسنيون) أستاذه الذي أهدى إليه كتابه في فلسفته اللغة العربية قال فيها " فى حين أن اللغة السريانية قد نقلت أجروميتها عن اللغة اليونانية نقلا صرفا ، استطاعت لغة الضاد أن تشيد بناء ضخما من الإعراب ... يضع أمام الأبصار مشهدا فلسفيا ذا روعة وأصالة " [2]

النحو والمجتمع

النحو عماد اللغة ، واللغة سلوك اجتماعي ذو نماذج ، وقد " ظلت دراسة اللغة حينا من الدهر مقطوعة الصلة بالمجتمع الذى يتكلم هذه اللغة ، فكان اللغويون وهم يسجلون دراساتهم أشبه بالمشتغلين بما وراء الطبيعة منهم بالمهتمين بالدراسات الاجتماعية ، ومرجع ذلك إلى تناسبهم أن اللغة وعاء التجارب ، ودليل النشاط الإنسانى ، ومظهر السلوك اليومى الذى تقوم به الجماعة ... ليست اللغة إذاً عنصرا من عانصر الثقافة بل إنها أساس كل أنواع النشاط الثقافي ... ولا يمكن والحال هذه أن نعرف شيئا من نظم العرب في جاهليتهم إلا إذا درسنا لغة العرب في العصر الجاهلى دراسة مستفيضة من حيث دلالات المفردات ، وتقلبها أو ثباتها وما تدل عليه كل كلمة ... ولا يمكن والحال هذه أن نفهم الإسلام في نشأته وتطوره إلا بدراسة دلالات مفردات اللغة العربية ونصوصها التى تتعلق بالإسلام في هذه النشأة ... ومن أين نستطيع أن نحصل على فهم كامل لمجتمعنا الحاضر إلا إذا كان ذلك عن طريق اللغة " [3]

والحق أن الدراسات التى تناولت علاقة اللغة بالمجتمع ، وأن اللغة سلوك اجتماعى أو مظهر من مظاهر حضارة المجتمع كثيرة إلى حد يصعب معه الإحصاء أو الحصر ، وما بدأت هذا المبحث بكلام أستاذى الدكتور تمام حسان – رحمه الله – إلا ليكون مدخلا لعلاقة النحو بالمجتمع أو لأثر النحو في المجتمع ، وأقصد بذلك

---

١ – المقدمة لابن خلدون ، طبعة عبدالرحمن محمد ، القاهرة ٤٠٦ .

٢ – مقولات أرسطو في ترجماتها السوريانية والعربية (مقدمة ماسنيون) ، لخليل عز(بالفرنسية) بيروت ١٩٤٨ ، ص ٦ ، وانظر فلسفة اللغة العربية لعثمان أمين ٥٦ .

٣ – اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ١٥-١٦ .

المجتمع العربي بالطبع ، الذى نشأ فيه النحو العربي أصيلا ، ولعل النحو في طور النشأة دعا إلى تأليفه ظاهرة اجتماعية بحتة وهى فشو اللحن وانتشار الخطأ الذى انبنى عليه-تعمية الدلالة وإبهامها ، وعدم قدرة بعض أفراد المجتمع أن يعبروا عن أغراضهم ، فعندما أخطأت بنت أبي الأسود الدؤلى في انتخاء طرائق العرب في أسلوب التعجب انبنى على ذلك خطأ في الفهم ، فلم تستطع أن تعبر عن غرضها من الكلام بشكل صحيح ، وعليه لم يستطع أبوها أن يفهم الكلام الذى أرادته بشكل صحيح أيضا ، فانتفت بذلك قيمة اللغة في المجتمع ، فكان للنحو أو معياريته التى ارتضاها العرب وانبنت على الاستقراء الدور الأكبر في تعمية الدلالة ، لأن الانتحاء السليم يؤدى إلى نتائج سليمة في الفهم والتواصل ، والانتحاء الخاطئ يؤدى لا محالة إلى العى والإبهام ، وعلاقة النحو العربي بالمجتمع العربي أمكن من علاقة أى نحو آخر بلغة أخرى ، فالنحو علم العربية الأول ، وإذا كانت اللغة أصواتا يعبر بها الأقوام عن أغراضهم ، فإن النحو هو الذى ينظم تأليف هذه الأصوات في جمل وعبارات .

والنحو العربى ذو سعة في أمور شتى بخلاف غيره من اللغات الأخرى ، ولعل نظرة متأنية في الأدب الجاهلى مثلا تجعلنا ندرك مدى تأثير النحو في المجتمع ، فالشعر ديوان العرب وسجل مفاخرهم ومآثرهم ، والشاعر حامى حمى قبيلته ، وقد سجل الشعر الجاهلى الحياة الجاهلية للعرب قبل الإسلام أيما تسجيل ، اجتماعيا وثقافيا وتاريخيا ، فعلمنا من خلاله أيام العرب وصراعاتها ، وعاداتها الاجتماعية في المطعم والملبس والمأوى ، والاجتماعات والندوات ، فكان للنحو في هذا المجتمع تأثير من بابين : الأول أن الشاعر العربي كى يدافع عن قبيلته ويفتخر بمآثرها وموروثاتها لابد أن يكون مجيدا ، ولا يكون مجيدا إلا بالإجادة في سلائق شتى على رأسها النحو، الذى به تأتلف الجمل والمفردات ، وتنتظم العبارات ، والثانى أن إجادة الشعر المنبنية على إجادة النحو والنظم ينبنى عليها إجادة وصف المجتمع ، فالحياة الجاهلية تعيش بيننا إلى الآن بفضل الشعر الجاهلى وبفضل النحو العربي الذى كان الركيزة الأساسية في قوة هذا الشعر وفى الحفاظ عليه ، وبذلك يمكن القول إن النحو

سلوك اجتماعى ، ولا عجب في ذلك ، ولقد كان ابن جنى [٣٩٢هـ] عبقريا عندما حد النحو بأنه " انتحاء سمت كلام العرب " [١] فكان أسبق من غيره فى الإقرار بأن النحو العرب سلوك اجتماعى معناه السير على طريقة العرب فى النظم والتأليف ، والسير على طرائق الآخرين ودروبهم من السلوكيات الاجتماعية .

وقد عقد ابن فارس في الصاحبي بابا ذكر فيه ما اختصت به العرب من العلوم الجليلة وذكر الإعراب أولا في هذا الباب فقال : " من العلوم الجليلة التى اختصت بها العرب – الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة – في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد " [٢] ، ومعرفة الخبر ، وتمييز الفاعل من المفعول ، والتعجب والاستفهام ، والنعت والتأكيد كل هذا يدخل في الأطر الاجتماعية والسلوكيات الحياتية للأفراد ، ولهذا كله سمى النحو بعلم العربية ، وعند بزوغ الإسلام كان للنحو أكبر الأثر في الحياة الاجتماعية أيضا حيث نزل القرآن الكريم بلسان عربى مبين ، وهذا اللسان العربي يرتكز فى الأساس على النحو ، وأصبح القرآن بعد ذلك مصدرا من مصادر الاحتجاج اللغوى ، وكان منظما للسلوكيات الاجتماعية للأفراد من مثل حق الوالدين على الأبناء وحقوق الزوجين كل على صاحبه ، وحق الجار ، وحق ذى القربى ، وآداب الأكل والشرب ، والسلام ، والمكث في الطريق ، وغيرها من الآداب والسلوكيات ، بل إن النحو يكون حدا فاصلا في كثير من القضايا الاجتماعية المهمة كالقتل والطلاق والزواج وغيرها ، فالذى يقول لزوجته (أنت طالق أن دخلت الدار) بفتح الهمزة أوقع الطلاق ، والذى يقول (أنت طالق إن دخلت الدار) بكسر الهمزة جعل الطلاق مشروطا بدخول الدار ، يقع بالدخول ولا يقع بعدم الدخول ، والذى يقول (أنا قاتلٌ غلامك) بالإضافة ، يؤخذ بهذا القتل ويكون قد وقع منه الفعل ، بخلاف من يقول (أنا قاتل غلامك) بإعمال اسم الفاعل في المفعول لدلالة ذلك على

---

١ – الخصائص ١/٤٥ .

٢ – الصاحبى ٧٦ .

الحال أو الاستقبال أى أن القتل لم يقع بعدُ منه ، وإن كثيرا من المحامين المهرة ليخرج من مشكلات خطيرة بفعل قوانين النحو وما في الأمر من ثغرات نحوية ، وعلى النقيض إن كثيرا من الناس ليقع في مشكلات خطيرة بذنب جهله لقوانين النحو ، هذا والمواثيق أو الدساتير أو الأطروحات أو المؤلفات تكون قوية ومؤثرة في المجتمع بقوة نحوها وتكون ركيكة بركاكة نحوها أيضا ، ومن هنا استمد الشعر الجاهلى قوته وبقاءه ، وبقوة ما فيه من الحفاظ على الموروث النحوي المتعارف عليه آنذاك مع كونه غير مقعد له عندهم .

وبإنعام النظر في كتب علم اللغة الاجتماعى من مثل كتاب (اللغة فى المجتمع) لمترجمه الأستاذ الدكتور تمام حسان عن العالم الغربي (م.م. لويس) ندرك جيدا مدى التأثير الكبير للغة فى أى مجتمع ويكفى قوله فى صدر كتابه " لا ينشأ مجتمع إنسانى إلا أن تكون اللغة أداة نشأته وسبب بقائه على رغم مرور الزمن " [1] وضابط اللغة – ولا سيما العربية – هو النحو ، وليس معنى ذلك أن النحو هو كل شيء في اللغة والمجتمع ، فقد تكون اللغة الفصحى المنضبطة بقواعد لغة ثانية في حين تكون اللهجة الدارجة لغة أولى يتعلمها الطفل أو الناشئ ويستعملها استعمالا سليما من حيث التعبير عن الأغراض والاحتياجات لا من حيث الفصاحة والانضباط بالقواعد ، يقول الدكتور تمام حسان " فكل واحد منا اكتسب اللهجة الدارجة في طفولته واستعملها استعمالا سليما دون أن يعرف لها نحوا ولا صرفا ، ومن ثم كانت اللغة الأولى بالنسبة له ، وإلى جانب هذه اللغة يستعمل الفصحى في عدد كبير من أنشطته ، فهو يستعملها في الصلاة والقراءة والكتابة والخطابة وتسجيل العقود والاتفاقات وغير ذلك مما لا تصلح اللهجة الدارجة له " [2] فإجادة الفصحى المبنية على إجادة النحو تجعل الإنسان مجيدا في حياته الاجتماعية من صلاة وقراءة وكتابة وخطابة وتسجيل عقود واتفاقات وغيرها .

---

١ –اللغة في المجتمع ٩ .

٢ – اللغة في المجتمع ١٠ .

خـــاتمـــة

يُنْعِمُ هذا البحث النظر في النحو العربي من جهة علاقته بالعلوم الأخرى ، أو من حيث تضافره مع غيره من العلوم لنصرة العربية بل لنصرة العلم بجميع فروعه ، فالثقافة منظمة كبيرة أو هائلة يندرج تحتها كم غير قليل من العلوم ، وكل علم من هذه العلوم هو بدوره منظمة كبيرة يندرج تحتها عدد من الأنظمة الصغيرة ، واللغة العربية واحدة من المنظمات الكبرى فى الكون ، ويندرج تحتها عدد من الأنظمة هى النظام الصوتى ، والنظام الصرفى ، والنظام النحوى ، بالإضافة إلى قائمة المفردات وهى المعجم الذى يمثل معينا نضاخا بالمفردات ، ويتضافر النحو في هذه المنظمة الكبيرة مع غيره من الأنظمة الأخرى الصوتية والصرفية ، لإعلاء شأن اللغة العربية ، ويتضافر كذلك مع العلوم العربية الأخرى لنصرة الثقافة العربية عموما ، ويتضافر أيضا مع العلوم الاجتماعية لإعلاء شأن العلوم قاطبة ولخدمة الأفراد والمجتمعات ، بل إن كثيرا من مصطلحات النحو مثلا ما يضارع مصطلحات الكيمياء مثل تفاعل ، وتركيب ، وعامل ، وعلاقة ، وسبك ، ومادة ، فهذا تضافر على مستوى المصطلح ليس غير ، كما أن التفاعلات والتراكيب الكيميائية تشبه التفاعلات والتراكيب النحوية ، فالأول تركيب مادى ، والثانى تركيب معنوى ، هذا وقد بنى العلماء علمى الفيزياء والميكانيكا على قوانين الحركة والسكون ، وانبنى علم الإعراب على هذه القوانين أيضا فالحركات الثلاث والسكون هى علامات الإعراب ، وهى لب هذا العلم ، وعندما يقول النحاة (لا يُبدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك) تشعر أنك تدرس شيئا في علم الميكانيكا لا فى النحو العربي ، لأن أى شىء مادى قابل للحركة لابد من قوة تحركه ، وإلا ظل ساكنا ، كذلك الجملة العربية لابد من البدء فيها بحركة تمثل القوة الدافعة للكلام ، ولذلك اغتُفر التقاء الساكنين عند الوقف تحديدا فعندما نقف على ساكن هذا جيد ، وعندما نقف على ساكنين فهذا زيادة فى الوقف ، وكأن الكلمة الموقوف عليها بساكنين مثل سيارة تنضبط بمكبحين ، وقد تنبه ابن جنى إلى ذلك حين قال : " ألا ترى أن الابتداء لمّا كان أخذا فى القول لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركا ، ولما كان

الانتهاء أخذا فى السكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنا " [1] ، فما سبب قوة هذا العلم فى تضافره مع غيره من العلوم ، لا شك أن السبب فى ذلك هو كونه لغة القرآن العظيم ، فالقرآن عظيم بعظمة الله ، ولابد أن يكون العلم الذى ينظم علاقاته ومفرداته المعجزة لابد أن يكون فيه شىء من الإعجاز ليناسب هذا ذاك ، ولله الحمد في الأولى والآخرة .

---

١ - الخصائص ١/١٩ .

ثبت المراجع

١- أثر اللغة فى الاستنباطات الشرعية ، للدكتور حمدى بخيت عمران ، الطبعة الأولى ، روافد ، الكويت ، مارس ٢٠١١، ربيع الآخر ١٤٣٢ه ،

٢- الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم ، دار الحديث ، القاهرة ١٤٠٤ه .

٣- الأشباه والنظائر للسيوطى ، تحقيق الدكتور فايز ترحينى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي : بيروت (١٤٠٤ه-١٩٨٤م) .

٤- أصول الفقه ، لمحمد أبوزهرة ، دار الفكر العربي .

٥- الاقتراح للسيوطى ، مكتبة الصفا ، ١٤٢٠ه- ١٩٩٩م .

٦- إملاء مامن به الرحمن ، للعكبرى (التبيان في إعراب القرآن) ، المكتبة التوفيقية.

٧- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ١٤١١ه-١٩٩٠م .

٨- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ه .

٩- البلاغة العالية ، علم المعانى ، عبدالمتعال الصعيدى ، الطبعة الثانية ، مكتبة الآداب (١٤١١ه-١٩٩١م) .

١٠- التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، دار الجماهرية .

١١- الحصيلة اللغوية ، للدكتور أحمد محمد المعتوق ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٤١٧ه- ١٩٩٦م .

١٢- الخصائص ، لابن جنى ، المكتبة التوفيقية ، بتحقيق عبدالحكيم بن محمد .

١٣- دراسة المعنى عند الأصوليين ، للدكتور طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية بالإسكندرية .

١٤- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى ، المكتبة التوفيقية .

١٥- روح المعانى ، للآلوسي ، دار الفكر- بيروت ، ١٩٨٣م .

١٦- الصاحبي ، لابن فارس ، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر ، الذخائر ٩٩، ٢٠٠٣ .

١٧- علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات) للدكتور سعيد حسن بحيري ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو ، ١٤١٣ه - ١٩٩٣م .